

٣- وتلتبس من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في امكان ارجاء بحثه لتقرير الامين العام الى دورته الخامسة والعشرين ، كي تتسنى له المراعاة التامة لمناقشات الخبراء ودراساتهم الفنية التي تضطلع بها منظمة الاغذية والزراعة في مسألة تكوين احتياطات قومية من الاغذية ،

٤- وتدعو الدول الاعضاء المستوردة والمصدرة على السواء الى متابعة مشاوراتها عن طريق الهيئات المختصة التي أنشأتها منظمة الاغذية والزراعة ، كي يتيسر تكوين احتياطات قومية من الاغذية ، ومع المراعاة الحقة للمبادئ التي أوصت بها منظمة الاغذية والزراعة لتصريف الفوائض^(١) ، ولاسيما للحاجة الى اجتناب التعرض الضار للنظم العادية للانتاج والتبادل التجاري الدولي والى التحقق من أن استخدام احتياطات الفوائض سيؤدي الى زيادة حقيقية في الاستهلاك وفقا للتعريف الوارد في مبادئ منظمة الاغذية والزراعة *

الجلسة العامة ٦٥٦

* ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٧

١٠٢٦ (دورة ١١) - تكوين احتياطي عالمي من الاغذية

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر الرغبة في بلوغ الغايات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة رقم ٨٢٧ (دورة ٩) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٢١ (دورة ٢٢) المتخذ في ٦ آب (اغسطس) ١٩٥٦ ،

تطلب الى الامين العام أن يتحرى ، بالتشاور مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ووكالات اخرى ، جدوى تشكيل فريق عامل لدراسة الامكانيات العملية لتنفيذ الاقتراحات المختلفة المقدمة في تقرير منظمة الاغذية والزراعة^(٢) وكذلك الاقتراحات

(١) منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، دراسات عن السياسة المتبعة بشأن السلع الاساسية ، الدراسة رقم ١٠ ، وظائف احتياطي الاغذية العالمي - نطاقها وقيودها (روما ١٩٥٦) ، المرفق الثالث *

(٢) منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، دراسات عن السياسة المتبعة بشأن السلع الاساسية ، الدراسة رقم ١٠ ، وظائف احتياطي الاغذية العالمي - نطاقها وقيودها ، (روما ١٩٥٦) *

المختلفة المقدمة في الدورة الثانية والعشرين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي
الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة ، وان يرفع الى المجلس في موعد لا يتجاوز
دورته الرابعة والعشرين تقريراً لاتخاذ التدابير اللازمة .

الجلسة العامة ٦٥٦
٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٧

١٠٢٧ (دورة ١١) - انماء التعاون الاقتصادي الدولي وتوسيع نطاق التجارة
الدولية

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ ازدياد الانتاج والتبادل التجاري في العالم منذ الحرب العالمية
الثانية ،

وان تدرك الحاجة الى مواصلة الجهود لتخفيف ازالة العقبات التي تعترض
التجارة الدولية ولتشجيع توسيع نطاقها على اساس متعدد الاطراف ،

وان ترى ان ازدياد التقدم في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي ذي المنفعة
المتبادلة ، ولاسيما التوسع المتواصل في التجارة الدولية سوف يسهمان في توسيع نطاق
اقتصاديات جميع البلدان ،

وان ترى بوجه خاص ان التبادل التجاري الدولي على مستوى عال وثابت
أمر ضروري للانماء الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم ، ولاسيما
بالنسبة الى تلك البلدان التي تعتمد الى حد كبير في حصيلتها من القطع الاجنبي
على تصدير سلعة أو بضعة اساسية ،

وان تدرك ان الهيئات والاتفاقات الدولية القائمة والمعنية بالتجارة الدولية ،
تؤلف اطارا للنظر الفعال في المشكلات التجارية والترتيبات المتعلقة بالمدفوعات
وما يتصل بذلك من المشاكل الاقتصادية ذات الاهمية المشتركة ، وتقوم باعمال قيمة
في هذا الميدان ،

وان تدرك كذلك الرغبة في تفادي ما ينتج عن ازدواج وظائف وأعمال المنظمات
القائمة العاملة في ميدان التجارة الدولية ، من تبديد في الموارد واضعاف للمنظمات